التفكير الإستراتيجي الإيراني: بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا

أ/ **دلال بحري**، أستاذة التعليم العالي، جامعة باتنة 1
bahri2376@yahoo.com

أ/ **كريمة عباسي**، أستاذة مساعدة، جامعة سطيف 2 وباحثة بجامعة باتنة 1
ndwa2013@gmail.com

ملخص:

تسعى إيران في سياستها الخارجية للعب دور إقليمي متعاظم،حيث أصبحت سياستها الخارجية تنطلق من تحليلها للمجتمع الدولي، مما يوضح لنا التحول في أهدافها التكتيكية كما أدواتها، وهي بذلك سياسة تحمل في جوهرها المصلحة الوطنية غير أن ظاهرها يدور حول دعمها لقضايا المنطقة، فهي في تفكيرها استراتيجيا تمزج بين مصلحتها الوطنية وبين خلفيتها الأيديولوجية التي تعود إلى مبادئ الثورة والتي تتداخل أحيانا مع المصلحةالوطنية لإيران وتتنازع معها أحيانا أخرى، مما يجعل التفكير الإستراتيجي الإيراني موضوعا معقدا لا سيما بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الإيراني، وكذلك صانع القرار، والثقافة الإستراتيجية وغيرها من العناصر التي يجب أخذها بعين الإعتبار.

الكلمات المفتاحية: التفكير الاستراتيجي، المصلحة الوطنية، الأيديولوجيا، السياسة الخارجية، المذهبية، الأمن.

Abstract:

Iran targets an increasing regional role through its foreign policy, as it owns a unique analysis of the international community, which enables Iran' decision makers to change tactical objectives of FP along with tools. As such that FP is actually bearing in essence the national interest, but its appearance is about supporting the issues of the region. Strategically, Iran mixes its national interest with its ideological background, based on the principles of the revolution, which sometimes overlap with the national interest of Iran and sometimes clash with it. Given the nature of the Iranian political system, an analysis of Iran FP should consider decision making/makers and strategic culture.

Keywords: Strategic thinking, national interest, ideology, foreign policy, sectarianism, security.

مقدمة:

تعتبر الثورة الإيرانية أنجح ثورة في العصر الحديث، ولقد كان لها الأثر الكبير على سياستها الخارجية وعلى توجهاتها وكذلك على التغيير داخل إيران ونظرتها للعالم الخارجي، ولذلك فصناع القرار واجهوا صعوبة في التوفيق بين المصلحة الوطنية وبين متطلبات الأهداف الأيديولوجية وبين التحول في التهديدات التي تواجهها إيران، وكذلك في التعامل مع الفرص المتاحة أمامها، فنجد التفكير الإيراني يدور حول كيفية تحقيق المصلحة الوطنية وبين تحقيق ذلك وفق رؤية أيديولوجية تتسم بالطابع العقيدي، ذلك كون الإستراتيجية الإيرانية تنطلق من منطلقات تصب في مجملها نحو ما يتوافق والأيديولوجية الإيرانية حتى حين يتعلق الأمر بالنظر للتهديدات التي تواجهها في المنطقة فإنها لا تبتعد في تفكيرها عن خلفيتها الأيديولوجية.

من هذا المنطلق ونظرا لما تتميز به الإستراتيجية الإيرانية في التعامل مع المتغيرات والتهديدات الدولية، وبالنظر لما يتميز به التفكير الإستراتيجي من قدرة على التوفيق بين تحقيق الأهداف الوطنية وطموحاتها سيما في القدرة على التوفيق بين الهويات المتناقضة، التي تعقد من طبيعة صناعة القرار خاصة في السياسة الخارجية حين يتم المزج بين الأيديولوجيا والمصالح الوطنية النفعية، انطلاقا من هنا نطرح التساؤلات التالية:

كيف تستطيع إيران في تفكيرها الإستراتيجي تحقيق التوازن بين الأيديولوجيا والمصلحة الوطنية؟ وعليه ستكون معالجتنا للموضوع من خلال التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التفكير الإستراتيجي.

المحور الثاني: الأطر المرجعية للتفكير الإستراتيجي الإيراني.

المحور الثالث: جدلية المصلحة الوطنية والأيديولوجيا في الفكر الإستراتيجي الإيراني.

المحور الأول: التفكير الإستراتيجي الإيراني مقاربة مفاهيمية ونظرية

قبل التطرق لمفهوم التفكير الإستراتيجي الإيراني يجب علينا التطرق لتعريف التفكير الإستراتيجي.

أولا: تعريف التفكير الإستراتيجي:

عرفه (بون Bonn) بأنه الطريق لحل المشكلات الإستراتيجية على أساس الدمج بين الأسلوب العقلاني المتقارب مع عمليات التفكير الخلاق المتباعد ومثل هذا التوجه يركز على البحث في كيفية فهم واتخاذ القرارات الإستراتيجية في ظل البيئة المتسمة بالتعقيد، والغموض والتنافس (Pellicelli 2007, p. 39)

ويعرفه (آن هيرمان-Ann Herrmann) بأنه التفكير الذي يسمح باستباق أحداث ومشاكل المستقبل خلق سيناريوهات بديلة، تمكن من فهم الخيارات، وتحدد اتجاه تحقيق الأهداف على أساس المنفعة. ومنه فالتفكير الإستراتيجي هو: طريقة تفكير تعتمد على أسلوب عقلاني يعتمد على إتباع سيناريوهات تستبق الأحداث واعتماد بدائل تؤدي إلى تحقيق الأهداف وذلك لاتخاذ القرارات الإستراتيجية. (إدوارد 2001، ص ص 39-40)

التفكير الإستراتيجي الإيراني: ينصب نحو تحقيق نهضة شاملة داخل إيران والعمل على تصدير الثورة وإعادة مجد الإمبراطورية الفارسية، مستخدمين كل الوسائل والأدوات باحترافية سياسية وعسكرية غير مسبوقة، منطلقين من المحافظة على ثلاث مرتكزات: الحفاظ على الجبهة الداخلية في إيران؛ واستثمار عناصر القوة الجيوبوليتيكية والجيوإستراتيجية، وسيادة القومية الفارسية على غيرهامن القوميات في الشرق (الدجني 2017)

ومنه نستشف ثنائية المصلحة الوطنية والأيديولوجيا في التفكير الإستراتيجي الإيراني:

المصلحة الوطنية:

هي أهم أولويات الدولة التي يأتي منها مبدأ البقاء وحسب (جان باريا- Jean Barrea) هناك معنيين للمصلحة الوطنية: معنى ذاتي: هي كل ما إستقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، أي أنها مرتبطة بالأهداف التي يصبو إلى تجسيدها صناع القرار إلى واقع ملموس من خلال الوسائل والآليات التي يعتمدونها في سياساتهم الخارجية، معنى موضوعي: يتمثل في البحث عن القوة، ولذلك فالمصلحة الوطنية مرادف للقوة. (Viotti 199,p.57

الأيديولوجيا:

تعني علم الأفكار وتقابلها عدة معاني كالعقيدة، والذهنية، وبمعناها السياسي تتضمن كشف الواقع لنا وحجبه عن خصمنا، "فمنهايم" يرى أنها تندرج تحت مفهوم الوعي بشقيه الزائف والصادق وعند التمييز بينهما نفصل بين عالم السياسة وباعتباره نقدا متبادلا ومراوغة وباعتباره يستهدف الحكم الموضوعي على المشاركين في اللعبة السياسية. (العروي 2016، ص. 19)

ثانيا: التوليفة الواقعية البنائية كإطار لدراسة المصلحة والأيديولوجيا في السياسة الإيرانية.

تعتبر الواقعية الإطار العام الأكثر إلزاما لفهم العلاقات الدولية، لأن الدول تعطي أهمية كبيرة لتوازن القوى وتقلق بشأن احتمال حدوث نزاع شامل، من خلال السعي الدائم لتحقيق المصالح بشكل متفرد، حيث تعتبر المصلحة الوطنية هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي، وتتحدد المصلحة الوطنية في إطار القوة وكذلك الهيمنة وكلما كانت القوة كبيرة تعاظمت معها المصلحة والعكس من ذلك. (صبري مقلد، 1982،ص.17). وقد شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتصور الثقافة، وتزامن ذلك مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط وبالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف والأحداث، وتستجيب لها تبعا لذلك.

وترى البنائية أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) ومن ذلك فللخطاب السائد في المجتمع أهمية كبيرة، لأنه يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح. (بيليس و سميث 2004، ص. 192) ويعتقد أصحاب الاتجاه البنائي أن البنية الدولية لا تقيد فقط السلوك لدى الفواعل الدولية كما يعتقد الواقعيون الجدد بل تساهم في تشكيل هويات ومصالح هذه الفواعل، وعليه فالبنية الفكرية القيمية أهم من البنية المادية لأن الأفكار والمعاني هي التي تحدد كيف يفسر الفاعلون محيطهم المادي. وعليه وتبعا لذلك ومن منطلق محاولة إيران الالتزام بمبادئ الثورة يبرز تأثيرها الكبير على سياستها الخارجية وعلى توجهاتها وكذلك

على التغيير داخل إيران ونظرتها للعالم الخارجي، ولذلك فصناع القرار واجهوا صعوبة في التوفيق بين المصلحة الوطنية وبين متطلبات الأهداف الأيديولوجية وبين التحول في التهديدات التي تواجهها إيران، وكذلك في التعامل مع الفرص المتاحة أمامها، فنجد التفكير الإيراني يدور حول كيفية تحقيق المصلحة الوطنية وبين تحقيق ذلك وفق رؤية أيديولوجية تتسم بالطابع العقيدي ذلك كون الإستراتيجية الإيرانية تنطلق من منطلقات تصب في مجملها نحو ما يتوافق والأيديولوجية الإيرانية. (Ruhollah Khomeini 1981, p. 124)

حتى حين يتعلق الأمر بالنظر للتهديدات التي تواجهها في المنطقة فإنها لا تبتعد في تفكيرها عن خلفيتها الأيديولوجية، ومن جهة أخرى تحاول إيران التبرير بأن المصلحة الوطنية هي المشكل الرئيسي للتفكير الإيراني الاستراتيجي، وليس الإيديولوجية ذلك من خلال اعتمادها القوة الذكية كأداة للسياسة الخارجية، فإيران كقطب إقليمي صاعد بتحركات وأدوات القوة الناعمة والصلبة، أي تعتمد على إستراتيجية القوة الذكية في تعاملاتها وعادة ما تجمع الدولة ما بين القوة بشقيها التقليدي "الصلب" وغير التقليدي "الناعم" في علاقاتها مع الدول الأخرى، فالمهارة الدبلوماسية الإيرانية لا ترجع لتملكك إيران للعديد من مصادر القوة المادية التي تؤهلها للقدرة على التهديد وتستخدمها إيران بما يمكنها من تحقيق أهدافها دون التورط في نزاع مسلح مباشر مع جيرانها، بل لتملكها أيضاً عدداً من مصادر القوة المعنوية أو "القوة الناعمة" منها الخبرة التفاوضية، ومن ذلك فهي تدمج العناصر الأيديولوجية ضمن العوامل الفكرية التي تعتبرها أحد أهم مصادر القوة الناعمة، لذلك فإنها تحاول أن تقدم نفسها كنموذج للمنطقة وتهدف لنشر مبادئ الثورة الإيرانية في المنطقة، (كاجان 2008، ص.05)، وتعتبر نفسها مسؤولة عن أفراد المذهب الشيعي تجاوزا للحدود القومية وذلك بسبب كونها النموذج الشيعي الوحيد في العالم وتسعى للظهور بدور القيادة على دول المنطقة، فهي تعتمد الدين الإسلامي كأيديولوجيا وعقيدة بواسطته توحدت أثناء قيام الثورة، مما خلق علاقة وثيقة بين الدين والسياسة في إيران خلال الفترة التي تلت الثورة، وفي نفس الوقت يصعب فصل القوة عن المصلحة باعتبارها العامل الحاسم في مكانة الدولة بالنسبة للدول الأخرى حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي الإيراني، ومن هذا المنطلق تتضح جدلية المصلحة والأيديولوجيا في التفكير الإستراتيجي الإيراني وهو نفسه على المستوى النظري ما يخلق توليفة بين النظرية الواقعية والبنائية من خلال المزاوجة بين المصلحة الوطنية والتركيز على الأفكار من خلال الدمج بين القوة الصلبة واللينة لأن القوة المادية لم تعد وحدها كافية لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة، على الأقل من منظور إيراني.

المحور الثاني: الأطر المرجعية للتفكير الإستراتيجي الإيراني.

أولا: أهم النظريات والمقاربات الفكرية المؤثرة في الإستراتيجية الإيرانية.

تعرف النظرية على أنها الإطار المستخدم لتفسير فكرة أو ظاهرة أو خبرة ما، وفهمها على أساس أفكار وظواهر وخبرات عامة عن الحياة، وعلى هذا الأساس هناك مجموعة من المقاربات الفكرية والنظرية لها دور في التأثير على الفكر الإستراتيجي الإيراني منها:

1. المقاربة البراغماتية:

تقوم على مبدأ توظيف الإسلام لبناء إمبراطورية إيرانية تكون ذات طابع قومي ومذهبي، وهي في سبيل تحقيقها لذلك تعمل على تحقيق نمو داخلي معتمدة في ذلك كل الإمكانيات المتاحة والممكنة، لأنها تنطلق

من الداخل إلى الخارج وذلك عبر تدعيم قوة إيران التي ترى بأنها تتم من خلال التماسك الداخلي والذي لن يتحقق إلا من خلال الدين الإسلامي ولذلك فيجب عليها أن تقوم بمهمة تصدير للثورة الإسلامية وكذلك تدعيم الحركات التحررية ذات الطابع الإسلامي حتى تتمكن من قوتها الأيديولوجية عبر غزوها الفكري لأنها تعتمد في ذلك محاولة نشرها مبادئ الأيديولوجية الإيرانية حتى تصبح تيارا عالميا يتمتع بالهيمنة والقوة على المستوى الخارجي.

2. **نظرية تصدير الثورة:**

ويعتبر الخميني هو المؤسس لهذه النظرية التي تهدف أساسا إلى إقامة حكومة إسلامية عالمية نشر العقيدة الدينية للقضاء على الحكومات الجائرة في كافة الدول الإسلامية مع وجوب تقديم الدعم الذي يجب أن يقدم في سبيل تحقيق نجاح الثورة وتعتبر هذه النظرية سببا في بداية الاعتداءات والتدخلات في شؤون دول الجوار فكانت احد أسباب الحرب العراقية الإيرانية التي أوقفت تصدير الثورة عند حدود إيران. (الحباشنة 2007، ص. 101)

3. **نظرية أم القرى:**

تقوم نظرية أم القرى على افتراض أساسي يتمثل في: "أن إيران هي مركز الإسلام العالمي، وأن الولي الفقيه هو قائدها الأوحد، وأن قم هي البديل لمكة المكرمة، وأن المنامة تابعة لإيران حكما، وبحسب هذه النظرية فإن أهدافها تتحقق من خلال: نشر التشيع الصفوي في العالم الإسلامي، والسعي لإقامة حكومات صفوية تدين لإيران بالولاء التام واستعمال كافة الوسائل لتحقيق ذلك، ولقد حققت نجاحا في السياسة الإيرانية. فحسب نظرية أم القرى فإن إيران هي الدولة الوحيدة التي تستوفي كل الشروط لتكون أم القرى والدولة المركزية للعالم الشيعي الذي ترى فيه الإسلام الصحيح لذلك فهي تمثل القلب المذهبي وكل من يمتلك القلب المذهبي عليه أن يسعى لتحقيق هدفه المذهبي النهائي المتمثل في السعي لبناء الإمبراطورية الشيعية الموعودة التي تمثل نواة لدولة المهدي الشيعي المنتظر الذي سيقوم بإنقاذ العالم، وحتى يتحقق ذلك على إيران أن تسعى جاهدة لتحقيق ذلك على أرض الواقع وحتى يتسنى لها ذلك لابد عليها أن تقوم ببسط نفوذها على المجال الحيوي المطلوب وذلك عبر توظيفها للمتغيرات والظروف الدولية في سياستها الخارجية، فنظرية أم القرى التي صاغها "جواد لاريجاني" هي التي تصوغ السياسة الخارجية الإيرانية.الحالية (لاريجاني 2013، ص. 85)

ثانيا: محددات وعوامل قوة التفكير الإستراتيجي الإيراني.

تتأثر عملية التفكير الإستراتيجي بمجموعة من المحددات والتهديدات وكذلك المتغيرات التي يفترض في المفكر الإستراتيجي أن ينتبه ينطلق منها افتراضاته وتوقعاته، والتفكير الاستراتيجي الإيراني ينطلق من محددات أهمها:

1. **البناء الذاتي:**

لقد سعت إيران منذ نجاح الثورة إلى بناء دولة قومية عملت على حدودها ووحدتها السياسية واضعة ذلك في قمة سلم الأولويات التي على ترى أن على كل دولة أن تسعى لتحقيقها أولا، ولإحداث الثورة الإسلامية اللازمة لبناء وتأسيس حكومة إسلامية تبنى "الخميني" عدة أساليب أولها أساليب خاصة بهدم وتحطيم الحكومات الجائرة وأخرى خاصة ببناء البديل الإسلامي السليم فبالنسبة للأولى هناك في البداية مقاطعة

المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة وترك التعاون معها والابتعاد عن كل عمل يعود بالمنفعة عليهم وتأسيس مؤسسات قضائية ومالية واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة (هاشم 2011، ص. 145). أما في سبيل تحقيق حكومة إسلامية يجب المرور بمرحلة الدعاية والإعلام ما بين الجماهير من أجل خلق إجماع وتيار اجتماعي مؤيد للتغير حتى تنظم الجماهير نفسها في حركة إسلامية قادرة على تكوين مثل هذه الحكومة، كما عملت إيران على خلق ثقافة سياسية إسلامية شرعية، وساعد دور الفقهاء القوى في نظام ما بعد الثورة على فعالية استخدام الأداة الأيديولوجية.

ولقد ظهر نموذج سياسي له خصوصيته فهو نموذج له معالمه ومنطلقاته الفكرية لكن لم يلاق البعد الاقتصادي نفس الاهتمام على مستوى تكوين نموذج إسلامي تطبيقي تتفرد به التجربة الإيرانية تقدمه للعالم، ولعل ما يجعل التجارب الإيرانية المختلفة عبر القرن غير ناضجة ومحققة لإجماع مجتمعي حولها يسمح لهذه الأمة بالانطلاق بكامل قوتها هو أنها دائما تقدم نموذجًا أعرج يعتمد على ساق واحدة إما في السياسة أو الاقتصاد ولم تعتمد على اثنين معا في لحظة ما من لحظات تطور تاريخها الهامة. واستمر غياب إستراتيجية اقتصادية متمايزة في عهد الجمهورية الإسلامية، حيث اختلفت الأولويات في الدولة ما بعد الثورية باختلاف المراحل، ففي البداية قل تركيز الدولة على مسألة التراكم الرأسمالي وازداد حول قضايا الشرعية وتماسك السلطة السياسية والهيمنة الثقافية، وبتحقيق الأخيرة ووفاة "الخميني" وانتهاء الحرب مع العراق احتل التخطيط والتنمية وإعادة البناء قمة الأولويات فاتجهت إيران إلى الليبرالية الاقتصادية وتبنى نهج دولي جديد (الكفارنة 2009، ص. 24)

وعقب الثورة الإسلامية انشغل النظام السياسي بتحقيق تماسكه وتدعيم شرعيته وأسلمة المجتمع وبمواجهة التحديات التي زرعتها البيئة الخارجية الرافضة للثورة، وبعد انتهاء الحرب مع العراق ركزت إدارة "رفسنجاني" على عملية إعادة البناء وإعمال الليبرالية الاقتصادية وجاء من بعده "خاتمى" ليركز على البعد الثقافي والسياسي لمشروعه لتطوير إيران على حساب الأبعاد الاقتصادية ولكنه عاد من جديد في ولايته الثانية ليعلن اهتمامه بإصلاح السياسات الاقتصادية، ومن ثم لم تشهد إيران تطويرا متكاملا بين الساحات السياسية والاقتصادية وإنما تم التركيز دوما على إحداها على حساب الأخرى. ومن الملاحظ أيضا الدور الهام الذي لعبه الشارع الإيراني في تحديد مسار التطور السياسي لإيران القرن العشري، فلقد اشتركت الجماهير الإيرانية بدرجات متفاوتة في جميع محطات التغيير خاصة الثورية منها مثل ثورة المشروطة و"حركة مصدق" و"الثورة الإسلامية" وفرضت بديل التغيير على نظام الحكم القائم. (أوركاد 2012،ص. 133).

ويعتبر البعد المحلي للسياسة الإيرانية في غاية الأهمية، حيث تسعى إيران إلى التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي، والحصول على التقنية الحديثة لتلبية احتياجاتها الداخلية، مما يدفعها إلى جعل البعد الداخلي في سياستها الخارجية ذو أهمية كبيرة، وهكذا تؤثر التنمية الاقتصادية والسياسية الداخلية الإيرانية في قوتها الدولية وتنفيذ سياستها الخارجية، وهو تأثير ليس سطحياً أو محدوداً بل تأثير جوهري وعميق (World Economic and Financial Surveys, World Economic Outlook , 2012, p. 88.)

2. **استقرار البناء السياسي:**

يتشكل النظام السياسي الإيراني من عدة مؤسسات غير تقليدية، مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى في العالم، حيث ينفرد رجال الدين بإحكام القبضة على السلطة ولكن بصورة ديمقراطية، وذلك منذ نجاح الثورة الإسلامية في سنة 1979.

كما يتمتع بديناميكية شديدة تبدو أوضح ما تكون على مستوى المواقف المعلنة للقوى الرئيسية الفاعلة مثل هذه الديناميكية تعرفها نظم أخرى بحكم قانون التطور أو عامل المصلحة، والدستور الإيراني يجعل من الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية (Anthony 2007).

وتشكل المبادئ الرئيسية الخاصة بالنظام السياسي بالأصول والثوابت العامة لهذا النظام والتي يجب قياس التوجهات والسياسات الخاصة عليها، لأنها تمثل مجموعة من القناعات والدوافع الكامنة لدى القائمين على حماية وتنفيذ تلك الأصول والثوابت، ومؤسسات صنع القرار في إيران رغم تعددها إلا أنها تسعى إلى إقامة المزيد من هذه المؤسسات لمواجهة بعض التحديات، ومن من أهم سمات العمل السياسي في إيران هو توافر درجة مقبولة من التعاون السياسي بين الجماعات المختلفة (اللباد 2007، ص. 41)، ولقد انطلقت فلسفة نظام الحكم في إيران من مشروعية سياسية دينية اجتماعية، ععبر سيرورة تاريخية لدور رجال الدين الشيعية في الحياة السياسية وتوجيه المجتمع، ومن ثم حكمه عبر نظرية ولاية الفقيه المطلقة.

كما أن السياسة الداخلية وآليات الوصول إلى مراكز القرار في الدولة والحكومة تتم بالتشاور والتنسيق بين المرشد ومجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام، وفق ما تم توضيحه آنفاً من اختصاصات كل مجلسٍ منهما، فضلاً عن أن المرشد نفسه يختار من قبل مجلس الخبراء الذي يضم مراجع التقليد وأبرز رجال الدين في إيران، وتسيطر عليه المؤسسة الدينية، كما أن بنية الدستور الإيراني تتميز حسب دراسة أحد العلماء الإيرانيين وهو "التسخيري" بـ: التوازن في تطبيق كل الأنظمة الإسلامية، التوازن بين التحديد في المجالات الثابتة، التوازن في التشريع، وهذه كلها عوامل تساعد على تحقيق واستمرارية الاستقرار السياسي.(حسن 1998، ص. 200).

3. الإطار المذهبي:

إن النظام السياسي الإيراني يستمد فكره السياسي من اشتهادات علماء المذهب الشيعي الإثني عشرية، فهو قائم على نظرية عقائدية بحتة، ولقد حكمت القوى السياسية الدينية إيران منذ عام 1979 بقوة، ولقد أصبحت مرجعية التقليد قوة سياسية واجتماعية واقتصادية ذات حضور ملموس، فلقد آمن الخميني أن النظام الإيراني الذي كان قائما نظام فاسد ولابد من إزالته ولا توجد غير قوة العقيدة التي يمكنها أن تسقطه، فاستدعى فكرة عموم ولاية الفقيه من التراث الشيعي، ولكنه طور استخدامها وأكسبها أبعادا سياسية، حيث أكد أن الفقيه الجامع للشروط عليه القيام بمهمة تشكيل الحكومة الإسلامية، وأقام المجلس الثوري الذي شكله الإمام الخميني قبل وصوله إلى السلطة، عن طريق إجراء انتخابات لتشكيل مجلس الخبراء لوضع دستور جديد للدولة يكرس أفكار وتوجهات الإمام الخميني لشكل النظام السياسي في إيران، وإن مسألة ولاية الفقيه تعتبر جزءا مهما من الفكر السياسي حسب ما تراه النظرية الشيعية في الحكم، (Sariolghalam 2000, p. 65-66) والتي ترى أن الحاكم الشرعي هو الفقيه ولا يمكن لأحد أن يمارس السلطة فوق الآخرين ويحكمهم إلا إذا كان معينا من قبل الله والرسول أو الإمام الثاني عشر، كما تعرف ولاية الفقيه في الفقه الشيعي على أنها: (حكم الفقيه العادل الكفء وحكم العالم العادل الجامع للشرائط) وبالتالي يكون أول مرشد أعلى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (السويدي 1996، ص. 73).

ولقد سعى علماء الدين لتأسيس نظام يضمن مكانة الولي الفقيه في الدستور من جهة ويضمن دورا مهيمنا لرجال الدين في السلطة السياسية غير أن بعض العلماء الإيرانيين مثل "محمد رضا كلبايكاني" يميز

بين ولاية الفقيه المعصوم، وولاية الفقيه غير المعصوم كما يرى أن هناك صعوبة في حسم قضية ولاية الفقيه العامة، إضافة إلى أن هناك من رفض مبدأ الولاية المطلقة للفقيه واضطلاعه بإقامة حكومة إسلامية انطلاقا من أن أي حكم في غيبة الإمام هو حكم غاصب ورغم هذا فالواقع يظهر لنا أن منصب المرشد الأعلى هو أقوى مؤسسة في إيران إلى حد بعيد ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي جاء بها الإمام الخميني التي هي ولاية الفقيه والتي تستمد مبادئها من المذهب الشيعي، إن النظام السياسي في إيران مبني على قاعدةٍ دينية مذهبية ويتضح هذا أكثر من خلال مواد الدستور الإيراني في حديثه عن "نصرة المظلومين في أنحاء العالم"، ومذهب الدولة غير القابل للتغيير، ومهمة القوات المسلحة التي لا تتقيد بالضرورة بحدود إيران، و"تصدير قيم الثورة". (نيفين 2001، ص. 159).

4. التحالفات الإستراتيجية:

لقد انتقلت إيران بعد نجاح الثورة سنة 1979 من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة، إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن المحاور والتحالفات، ومع التنامي المستمر لمختلف عناصر القوة الإيرانية، فقد أصبحت إيران تبحث عن توسيع مجال تأثيرها، لذلك فقد عملت على إعادة رسم إستراتيجيتها اتجاه هذه المنطقة، وتتعدد أهداف الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في منطقة الخليج العربي(الدوري 1996، ص. 45)، وفقا للأسس التي قامت عليها الإستراتيجية الإيرانية، الممثلة في المصالح القومية العليا التي تسعى لتصدير ثورتها إلى دول الجوار وهو ما أدى إلى نشوء تحالف أصبح يسمى بالهلال الشيعي الممتد من طهران إلى جنوب لبنان مرورا بالعراق، ومن مظاهر هذا التحالف خاصة العراق وسوريا ولبنان، كما تسعى لطرح مشروعها النووي في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا منطقة الخليج العربي، كقوة إقليمية بالمفهوم الشامل للقوة، من خلال تنامي القوة العسكرية الإيرانية، وتتعدد الأهداف السياسة لإيران تجاه الخليج عبر المراحل المختلفة التي مرت بها منذ الثورة وإن تغيرت أدوات وأساليب السعي إلى تحقيقها وترتيبها ضمن أولويات هذه السياسة، ومن أهم هذه الأهداف: السعي لدور إقليمي مؤثر ومميز في الخليج، والحفاظ على الخلل في توازن القوى بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي (Hourcarde 1985, p. 18).

ثالثا: البعد الإستراتيجي للتفكير الإيراني.

الحديث هنا بالأساس عن أهمية الملف النووي النووي في التفكير الإستراتيجي، هناك مجموعة من الدوافع التي تستعملها إيران كحجة لإمتلاك الأسلحة النووية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الدوافع السياسية والإستراتيجية:

ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة مُتميزة على الساحة الإقليمية وهي لتحقيقها ذلك تسعى إلى وضع إستراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجي الناتج إمكانية الإفادة من التحوُلات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية، ويتحدد ذلك بمقومات القوة التي تملُكها إيران من جهة وبطبيعة علاقاتها في محيطها الإقليمي من جهة أخرى، فقد بدى واضحا هدف العظمى الإقليمية قائماً في السياسة الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية حيث بقي تفكيرها يتمحور حول ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيدولوجية، وتتميز إيران بتعاظم تأثير النسق الدولي على سياستها الخارجية، فهي تتأثر بشكل كبير بالواقع الدولي ومعطياته. (التقرير الإستراتيجي العربي 2006 ص.130).

2. الدوافع العسكرية:

هناك إجماع على أن هناك دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، استناداً إلى أن الفكر الإستراتيجي الإيراني يرى أن على إيران أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، ومنه تتضح رؤية إيران الإستراتيجية واضحة في كونها تريد أن تكون هي وليس غيرها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، في حين تعاملت إيران مع هذه الضغوطات الدولية من خلال تكتيك يقوم في الأغلب على التهوين الشديد من قيمة وفاعلية هذه الإجراءات من خلال تعاملها مع الأزمة من موقف القوة، (محمود 2005، ص ص. 25-28)، وليس من منطلق الخوف من إجراءات عقابية محتملة ضدها، كما انطلقت إيران من واقع البحث عن المصالح المشتركة مع الأطراف المعنية بالأزمة ولم تدر الأزمة من منطق "المباراة الصفرية" التي حصيلتها أن ما يكسبه أحد الأطراف يخسره الآخر بالضرورة، وطبقت في ذلك ما يعرف باسم "إستراتيجية الإدارة بالطمأنة" والتي تقوم على مبدأ بناء الثقة لدى مختلف الأطراف كتأكيد إيران مثلا أن كل ما تقوم به واضح وأن برنامجها النووي هو فقط لأغراض سلمية فقط وليس لأغراض التسلح النووي. (لواء 2003، ص. 380).

3. البعد الأمني في الفكر الإستراتيجي الإيراني:

يرتكز الفكر الإستراتيجي الإيراني على توظيف إجمالي القُدرات العسكرية من أجل ردع أي تهديدات خارجية، لأن التصور الأمني الإيراني الذي يرتكز على الرفض التام لأي تغيير يطرأ في المنطقة، كما أنه من الركائز الأساسية للإستراتيجية القومية الإيرانية ضرورة هيمنة إيران على منطقة الخليج إضافة إلى الاعتراف إقليمياً ودولياً بها، وهي تعتبر ذلك جزء أساسيا من الأمن القومي الإيراني مما يحتم عليها امتلاك قدرات عسكرية تفوق حاجتها الدفاعية والذي ينعكس بدوره على التوازُن الإستراتيجي الإقليمي لتُصبح قوة إقليمية مُهيمنة (فتحي1997، ص. 174).

ويرى البعض أنه رغم نجاح السياسة الأمنية الإيرانية نسبيا إلا أنها لا تزال تعاني من عدم الثقة في علاقاتها الإقليمية والدولية حيث تشوبها سمة التوتر الدائم الأمر الذي ينعكس على فاعلية سياستها الخارجية، لا سيما خلال العزلة والتهديد الذين تراهما إيران هاجسا يحول دون تحقيقها لأهدافها الأمر الذي جعلها تلجأ في تفكيرها الإستراتيجي إلى أسلوب المؤامرة لأنها تراه يمثل القوة المحركة لها على الأقل في محاولتها الحصول على السلاح النووي، لكن يرى البعض أنه لا يمكننا العودة إلى المعيار الأمني كمحدد رئيسي لنجاح السياسة الخارجية الإيرانية، لأننا لو اعتبرنا ذاك كمعيار وحيد وكدليل على نجاح السياسة الخارجية لاعتبرنا كل الدول بمن فيها الدول التي يصنفها البعض ضمن خانة "الفاشلة" ناجحة في سياستها الخارجية.(H. Cordsman 2000)

ومن جملة الأهداف السياسية المرتبطة بالإستراتيجية الأمنية الإيرانية نذكر: السعي لحماية الأمن الوطني الإيراني من جميع التهديدات والحفاظ على استقلالها الوطني، دعم المكانة الإقليمية لدولة إيران، ورفض المشاريع الخارجية للإصلاح السياسي والاقتصادي، لاسيما مشروع الشرق الأوسط الكبير (السويدي 1996، ص. ص. 398-400).

المحور الثالث: جدلية المصلحة الوطنية والأيديولوجيا في الفكر الإستراتيجي الإيراني.

هناك جدلية واضحة بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا في التفكير الإستراتيجي الإيراني تجعل من الضروري أن نعرف هل يترتب عنها صراع أم هي مجرد ازدواجية في الفكر الإيراني.

أولا: إزدواجية السياسة الخارجية والأمنية بين المصلحة الوطنية والعقيدة الأيديولوجية

كانت الثورة الإيرانية السبب في تأسيس كيان سياسي مرتكز على مجموعة من القيم كانت بمثابة الإطار الذي أضفى الشرعية على النظام الإيراني حيث هناك مجموعة من العوامل التي شكلت الإستراتيجية الثورية يمكننا حصرها في: الدين الإسلامي والذي يعتبر أيديولوجيا وعقيدة والذي بواسطته حشدت الجماهير وتوحدت أثناء قيام الثورة الإيرانية، من خلال مشاركة رجال الدين في العملية الثورية من جهة، ودور المفكرين المسلمين في ما أطلق عليه تسمية الصحوة الإسلامية ورسم الإستراتيجية الثورية، مما خلق علاقة وثيقة بين الدين والسياسة في إيران خلال الفترة التي تلت الثورة(الشرقاوى، ص. 185). وتعتبر القوة من أهم ركائز السياسة الخارجية، كما يصعب فصل القوة عن المصلحة، ومنه فإنه يتعين على الدول أن يكون لها إستراتيجية لسياستها الخارجية متوائمة مع واقعها وقوتها ووزنها الحقيقي، وما تمتلك من موارد، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من العوامل الفاعلية، حيث أن البحث عن امتلاك القوة هو من اجل تحقيق المصالح العامة "فالسياسة صراع من اجل القوة" (القنيعير 1998، ص. 24).

لقد أثَّر مشروع الحداثة على موقع الدين في السياسة، فمع الدعوة إلى تحديث إيران بدأت تشهد المؤسسة الدينية تحولا ملحوظا من حيث تأثيرها وعلاقاتها بالسياسة، ولقد كانت من أهم العناصر الأساسية للمشروع الغربي لتحديث إيران هو فصل الدين عن السياسة ولكن في إطار محاولات النخبة ذات التوجه الغربي للفصل بين المؤسسة الدينية والسياسية ظهرت نخبة جديدة أخرى جمعت على خلاف النخبة السابقة بين الدين والعلم (Caiflin 2008, p. 236). كما تلعب الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دورا بارزا في تغيير توجهات السياسة الخارجية، وتقليص مساحة الاختيارات بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي، لكن المجتمع الإيراني اليوم يطرح إشكالية ثنائية الانتماء (الفارسية، الإسلام)، حتى أن الدور الإيراني اليوم مازال يكتنفه بعض الغموض حول أبعاده، هل هو ذو بعد فارسي أو ذو بعد إسلامي شيعي.

ثانيا: محور النقاش الفكري والاستراتيجي من خلال التوتر بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا

بالتعرف على الثقافة الإستراتيجية الإيرانية يمكننا فهم تصورات الرؤية الإيرانية حول التهديدات وبالتالي التفكير الاستراتيجي الإيراني، فلقد سعت إيران لأجل تخفيف الصراع بين مُتطلبات المصلحة القومية والمصلحة الأيديولوجية من جهة ولأجل إبراز الدور الإيراني لا سيما في المنطقة ولتقديم رؤية إيرانية واضحة للنظام الدولي إلى توجيه توجُهها نحو العالم الخارجي على أساس مفهوم ثقافي جديد، كما أن توجه صانع القرار الإيراني يقوم على إستراتيجية ثقافية، تضفي نوعا من النجاح في سياسة الانفتاح على العالم، (شحادة 1999، ص.ص. 125-126) ولكن رغم ذلك لا يمكننا إنكار تدخل العامل الأيديولوجي والمصلحة الوطنية كثنائية تتداخل وتصارع فيما بينها فيما يخص صانع القرار بالنسبة للسياسة الخارجية مما ينعكس على التفكير الإيراني فمثلا: القادة الدينيون في إيران يعتقدون أن حق إيران الطبيعي ومصيرها التاريخي هو أن تهيمن على

المنطقة وأيضا أن تقود العالم الإسلامي، لأنهم يعتقدون أن لإيران مصلحة مباشرة في كل القضايا الإقليمية وما هذه الرؤية إلا لأنها من منطلق خلفية أيديواوجية معينة ترسخت في ذهنية صانع القرار الإيراني خاصة وأنه رجل دين مما يجعل قراراته تطغى عليها توجهاته الدينية ذات الطابع الشيعي (Kenneth 1998, p. 82).

إن الفلسفة السياسية الموجهة من الولي الفقيه ذات أطر عامة تترك مرونة كبيرة لمتخذي القرارات الخارجية للعمل في ضمنها ومضمونها، وفي نفس الوقت تمثل هذه الأطر أساسا لا يمكن الحياد عنها بأي حال من الأحوال، وتتمثل هذه الأساسيات في عدم إمكانية الدخول في أحلاف مع القوى الكبرى، وذلك لأنها تخل بمبدأ الاستقلالية وقاعدة "لا شرقية ولا غربية"، أو عدم إمكانية إبرام علاقة تحالف مع دول على حساب المصلحة والاعتبارات الإسلامية الرئيسية والواضحة، ورغم أن إيران لا تملك من القوة المادية ما يخوّلها فعل ذلك، فإنّ هذه العقائد الإستراتيجية القائمة بشكل أساسي على مفاهيم محددة جعلها تنجح في تشكيل توليفة من الأدوات التي تسلحت بها سياسيا وعمليا وتحوّلت جميعها مع مرور الوقت إلى جوهر ما يمكن تسميته بـ «فن البقاء الإيراني» الذي يتمحور حول تأكيد حالة عدم اليقين لدى الآخر تجاه نوايا وتحرّكات إيران (Shahabi 1992, pp. 422-425) وتعتقد إيران أنها مركز الحركات الإسلامية ولذلك بذلت كل ما تستطيعه لتشجيع وتنشيط الحركات الإسلامية في الدول ومن هنا ظهر أهم مبادئ الثورة والذي يتركز في مفهوم المركزية الأيديولوجية حيث أصبح لإيران النفوذ والقوة لدى الشيعة في معظم الدول الإسلامية.

خاتمة:

إن إيران دولة يصعب التنبؤ بسلوكاتها الخارجية، وحتى بالنظر لتركيبة نظامها وثقافة الإستراتيجية تعاني نوعا من التعقيد يصعب فهمه والإلمام به، فهي تحاول التوفيق بين تحقيق الأهداف الأمنية والاقتصادية من جهة وكذلك علاقاتها مع دول الجوار ومواجهة التهديدات في المنطقة ومن جهة أخرى تحاول الحفاظ على مكانتها وقوتها وهي لتحقيق ذلك تنتهج نهجين فهي أولا لا تعمد إلى تحقيق ذلك إلا بالقيام بحسابات دقيقة لذلك يتميز تفكيرها برؤية إستراتيجية تساعدها على تجاوز العقبات وتحقيق الأهداف خاصة إذا عرفنا البنة العرقية المعقدة وطبيعة النظام القائم على أساس ديني، مما يجعلها لا تتخلى عن مبادئها الأساسية التي تضمنتها الثورة وهي الحفاظ على مبادئ الثورة داخليا وتصديرها خارجيا عبر تحقيق الثقافة الإستراتيجية التي تتحكم في طبيعة التفكير الإيراني ومنه في قرارات السياسة الخارجية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

01-- باللغة العربية

- أنيس، م. (2006). الأمن القومي الإيراني: الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.
- إدوارد، د.(2001)، تعاليم التفكير: سوريا، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر،
- برنار، أ. (2012)، جغرافية إيران السياسية ترجمة فاطمة علي الخوجة. عمان.
- لواء د. م، لواء د. ع، لواء د. م م. (2003). البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- السويدي،ج.(1996)، إيران والخليج: البحث عن الإستقرار، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

- القنيعير، ع. (1998)، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها علي الأمن القومي العربي 1979-1995: كلية الدفاع الوطني.

- الدوري،ى، ع. (1996، العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- اللباد، م. (2007)، إيران وولاية الفقيه: دار الشروق، القاهرة.

- الشرقاوى، ب، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، ب س ط، ب د ط.

-إسماعيل ص م (1982)، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت.

- العروي ع. (2016)،مفهوم الأيديولوجيا: المركز الثقافي العربي، الدرار البيضاء، المغرب.

- بيلس ج، سميث س.(2004)، عولمة السياسة العالمية: الإمارات، مركز الخليج للأبحاث.

كاجان ف.(2008)، النفوذ الإسراني في المشرق العربي والعراق: سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

حسن،ع، م.(1998)، السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي 2000: مركز الخليج للأبحاث.

- لاريجاني، ج. (2013). مقولات في الإستراتيجية الوطنية "شرح نظرية أم القرى الشيعية": مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع.

- محمود، أ.ب. (2005). البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

- نعمت، أ.الدائرة الموضوعية لحكم الولي الفقيه من وجهة نظر الإمام الخميني.: مركزالحضارة لتنمية الفكرالإسلامي.بيروت.

عبد المنعم،م. (2001) صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- شحادة، م، بشارة، ج. (1999). إيران وتحديات العقيدة والثورة: بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي.

- الحباشنة، ص، أ. (2007). محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

02: باللغة الأجنبية

- Kenneth Thompson, Behind Iranian Lines:London, Robinson Books, 1988.

- World economic and financial surveys World Economic Outlook October 2012 , Coping with High Debt and Sluggish Growth , International Monetary Fund ,Washington , 2012.

- Jezycki, "An Analysis of the Relationship Between Creativity Style And Leader Behavior In Elementary, Middle And Secondary Schools". San Francisco, Unpublished Ed.D Dissertation, submitted to the University of San Francisco,1979.

-Ayatollah Ruhollah Khomeini, Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini (1941-1980), trans. Hamid Algar (Berkeley, CA: Mizan Press, 1981.

-Paul Viotti, Mark V.Kauppi(eds), International Relations Theory: Realism, Pluralism Globalism and Beyoud, USA, Boston, Allynand Bacon, 1997.

ثانيا: الدوريات والمجلات

01-باللغة العربية

- فتحي، م. (1997). صراع الصواريخ في الشرق الأوسط، سلسلة كراسات إستراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (59).
- التقرير الإستراتيجي العربي (2007). الموجة الثالثة: مشكلات الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
عا رف، ك، (2009).العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، (42).
02-**باللغة الفرنسية**
- Anthony H. Cordsman, "Iranand Nuclear Weapons: A Working Draft", Center for Strategic and International Studies, 7/2/2000.
- Soharb Shahabi, A Review of Iran' s Five- Year Development Plan , TheIranian Journal of International Affairs , No.4,1992.
- Caiflin Tallmadge, " Closing Time, Assessing the Iranian Threat toStrait of Hormoz, " The International Security, Vol. 33, No.1, 2008.
- Mahmood Sariolghalam, Political stability and political development: the case of Iran, Discourse –An Iranian Quartely-, Vol.2, No.1, Summer 2000.

المراجع:
أولا: **الكتب**
01- **باللغة العربية**
- أنيس، م. (2006)، الأمن القومي الإيراني: الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.
- إدوارد، د.(2001)، تعاليم التفكير: سوريا، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر.
- برنار، أ. (2012)، جغرافية إيران السياسية ترجمة فاطمة علي الخوجة. عمان.
- لواء د. م، لواء د. ع، لواء د. م م. (2003). البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السويدي،ج.(1996)، إيران والخليج: البحث عن الإستقرار، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية
- القنيعير، ع. (1998). السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها علي الأمن القومي العربي 1979-1995: كلية الدفاع الوطني.
- الدوري،ى. ع. (1996). العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- اللباد، م. (2007)، إيران وولاية الفقيه: دار الشروق، القاهرة.
- الشرقاوى، ب، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، ب س ط، ب د ط.
حسن،ع، م.(1998)، السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي.–2000: مركز الخليج للأبحاث.
- لاريجاني، ج. (2013)، مقولات في الإستراتيجية الوطنية "شرح نظرية أم القرى الشيعية": مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع.
- محمود، أ.ب. (2005)، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- نعمت، أ.الدائرة الموضوعية لحكم الولي الفقيه من وجهة نظر الإمام الخميني.: مركزالحضارة لتنمية الفكرالإسلامي.بيروت.
عبد المنعم،م. (2001)، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- شحادة، م، بشارة، ج. (1999). إيران وتحديات العقيدة والثورة : بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي.
- الحباشنة، ص، أ. (2007). محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

02: باللغة الأجنبية

- Kenneth Thompson, Behind Iranian Lines :London, Robinson Books, 1988.

- World economic and financial surveys World Economic Outlook October 2012 , Coping with High Debt and Sluggish Growth , International Monetary Fund ,Washington , 2012.

- Anthony H. Cordesman ,Iran's Revolutionary Guards, the Al Quds Force, and Other Intelligen and Paramilitary Forces, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2007.

- Michael Allison & Jude Kaye, Strategic Planning for Nonprofit.

Organizations: A Practical Guide and Workbook, Wiley Nonprofit, USA, 1997.

-Torset C, Réflexion et Processus Stratégiques: confrontation de quelques styles de *management*, Communications aux 15eme Journées Nationales des IAE – septembre, (without a country),2001.

- Jezycki, "an Analysis Of The Relationship Between Creativity Style And Leader Behavior In Elementary, Middle And Secondary Schools".San Francisco , Unpublished Ed.D Dissertation, Submitted to the University of San Francisco,1979..

- Pellicelli G*Stratégie d'entreprise*, De Boeck Université, Bruxelle,2007.

ثانيا: الدوريات والمجلات:

1. باللغة العربية:

- فتحي، م. (1997). صراع الصواريخ في الشرق الأوسط، سلسلة كراسات إستراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (59).

- التقرير الإستراتيجي العربي (2007). الموجة الثالثة: مشكلات الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- عا رف، ك، (2009).العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة الدراسات الدولية (42)،24

2. باللغة الفرنسية:

-Anthony H. Cordsman, "Iranand Nuclear Weapons: A Working Draft", Center for Strategic and International Studies, 7/2/2000.

-Soharb Shahabi, A Review of Iran' s Five- Year Development Plan , TheIranian Journal of International Affairs , No.4,1992.

-Caiflin Tallmadge, " Closing Time, Assessing the Iranian Threat toStrait of Hormoz, " The International Security, Vol. 33, No.1, 2008.

-Mahmood Sariolghalam, Political stability and political development: the case of Iran, Discourse –An Iranian Quartely-, Vol.2, No.1, Summer 2000.

-Bernad Hourcarde, Iran: Revolution Islamique ou Tiers-mondiste?, Herodote, Janvier - Mars 1985.

-Lyles M. A. & Thomas. J. 1988). "Strategic Problem Formulation: Biases And Assumptions Embedded In Alternative Decision Making Models", Journal Of Management Studies, Vol. 25, No.2.

-O,Regan N., & Ghobadian, "Innovation in SMEs: The impact of strategic orientation and environmental perceptions"**.** International Journal of Productivity and Performance Management: 2004.